الأمم المتحدة

E/CN.3/2022/27

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 December 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (ث) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: البيانات المفتوحة

تقرير الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 وجريا على الممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة. ويعرض التقرير أعمال الفريق فيما يتعلق بتقديم توجيهات إلى مكاتب الإحصاء الوطنية بشأن ممارسات استخدام البيانات المفتوحة في إنتاج الإحصاءات الرسمية. وتتعلق التوجيهات الواردة في التقرير بمواضيع منها البيانات المفتوحة تلقائياً وأفضل الممارسات بشأن ترخيص البيانات؛ وقابلية التشغيل البيني للبيانات ونموذج لنضج البيانات التوليفية؛ وحالات الاستخدام فيما يتعلق بإحصاءات المستوى المحلي المفتوحة. وتقدِّم وثيقة معلومات أساسية أمثلةً ملموسة على فوائد نشر مزيد من إحصاءات المستوى المحلي بوصفها بيانات مفتوحة وعلى طرق استخدام إحصاءات المستوى المحلي وطرق دمجها مع سائر البيانات المفتوحة.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى استعراض أعمال الفريق العامل والموافقة عليها. ويرد في الفقرة 62 من التقرير الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه.

* E/CN.3/2022/1.

21-17862 (A) 060122 100122

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة

أولا - معلومات أساسية

1 - أنشأت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخمسين بموجب مقررها 105/50، فريقاً عاملاً معنياً بالبيانات المفتوحة يُعهد له بمواصلة العمل بشأن البيانات المفتوحة، بما في ذلك وضع توجيهات لتقييم البيانات المفتوحة وتطبيقها العملي في سياق الإحصاءات الرسمية، وطلبت اللجنة إلى هذا الفريق العامل أن يعرض أعماله في دورتها الحادية والخمسين وكل سنتين بعد ذلك.

2 - وفي الدورة الحادية والخمسين للجنة الإحصائية المعقودة في آذار/مارس 2020، قدم الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة تقريرا عن أعماله (انظر E/CN.3/2020/26)، تضمَّن توجيهاته إلى مكاتب الإحصاء الوطنية بشأن ممارسات استخدام البيانات المفتوحة في إنتاج الإحصاءات الرسمية. ورداً على ذلك، رحبت اللجنة، في مقررها 124/51، بعمل الفريق العامل ووافقت على اختصاصاته المقترحة، بما في ذلك تحديد الأهداف والمهام والعضوية وأساليب العمل، على النحو الوارد في مرفق التقرير المذكور، وطلبت إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين.

3 - ويقدم هذا التقرير عرضا موجزا للأعمال التي اضطلع بها الفريق العامل في عامي 2020 و 2021 استجابةً لما طلبته اللجنة الإحصائية.

ثانيا - برنامج العمل

4 - يتألف الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة من ممثلين قُطريين ووكالات ومنظمات دولية وجهات شريكة أخرى. وتتولى نيوزيلندا رئاسته. ويضم الفريق حاليا ممثلين قُطريين عن الأردن، وأستراليا، وبولندا، وتونس، وجامايكا، وسورينام، والسويد، وسيراليون، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وهولندا، وممثلين عن المنظمات والوكالات الدولية التالية: الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، والمعهد الإحصائي الدولي، ومنظمة رصد البيانات المفتوحة، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، والبنك الدولي.

5 - وعملاً بمقرر اللجنة الإحصائية 124/51، وضع الفريق العامل ثلاثة مسارات عمل للتركيز على أنشطة محددة:

(أ) مسار العمل المتعلق بالبيانات المفتوحة تلقائياً: توفير توجيهات بشأن تطبيق المبدأ الذي يقضي بأن تكون البيانات مفتوحة تلقائياً في سياق الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك توجيهات بشأن رخص البيانات المفتوحة كأولوية في مساعي فتح البيانات واعتماد استراتيجية تكفل أن تكون البيانات مفتوحةً من حيث تصميمها[1] بهدف ضمان تناول الطابع المفتوح للبيانات قبل مرحلة نشرها بفترة طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، مواصلة توضيح وتطوير علاقة مبدأ البيانات المفتوحة تلقائياً بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية،

(1) انظر: Paul Stone, “Open by default’ is the long game”, highlights from the July 2021 Open Data Charter Implementation Working Group discussion. متاح على الرابط التالي: https://medium.com/opendatacharter/spotlight-open-by-default-is-the-long-game-d3744380f0d9.

ولا سيما المبدأ 6 المتعلق بحماية سرية الإحصاءات، بما في ذلك ما يتصل بالامتثال للقوانين واللوائح الوطنية. وقد اشترك في قيادة مسار العمل هذا كل من سورينام ومنظمة رصد البيانات المفتوحة، بمساهمات من سيراليون والمكسيك، والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، والبنك الدولي، وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة؛

(ب) مسار العمل المتعلق بقابلية التشغيل البيني: مواصلة وضع توجيهات بشأن دمج البيانات المفتوحة وتحقيق قابلية التشغيل البيني في طرق أداء العمل الإحصائي. وقاد مسار العمل هذا ممثلو الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة وشعبة الإحصاءات، بمساهمات من سيراليون، وكولومبيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وهولندا، والبنك الدولي؛

(ج) مسار العمل المتعلق ببيانات المستوى المحلي المفتوحة: وضع وثيقة معلومات أساسية توفر توجيهات بشأن الممارسات الجيدة في مجال نشر مكاتب الإحصاء الوطنية لإحصاءات المستوى المحلي بوصفها بيانات مفتوحة، مع التركيز على إقامة توازن بين الطابع المفتوح للبيانات وحماية الخصوصية. وقاد مسار العمل هذا أستراليا والسويد، بمساهمات في شكل أمثلة قدمتها سيراليون، وماليزيا، ونيوزيلندا، وهولندا.

6 - وعقد الفريق العامل اجتماعات باستخدام منصة Webex كل ستة إلى ثمانية أسابيع تقريبا لتبادل المعلومات بشأن ممارسات البلدان في مجال البيانات المفتوحة واستعراض التقدم المحرز في مسارات العمل الثلاثة المقررة.

ثالثا - موجز نواتج مسارات العمل

ألف - مبدأ البيانات المفتوحة تلقائيا

7 - يمثل مبدأ البيانات المفتوحة تلقائياً أساساً لمجموعة من السياسات التي تجعل بيانات حكومةٍ أو مؤسسةٍ ما متاحة للجمهور ومتسقةً مع التوجيهات المتعلقة بالبيانات المفتوحة[2]، مع استثناءات محدَّدة قليلة العدد (تستند إلى أسباب تتعلق بالأمن، على سبيل المثال، أو حماية الخصوصية). وبموجب هذا المبدأ، ثمة إقرار بأن البيانات الحكومية، التي يُعتمد في إنتاجها على موارد عامة، هي بيانات قيِّمة ولها

(2) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة المعنونة "A review of open data practice in official statistics and their correspondence to the Fundamental Principles of Official Statistics" (وثيقة معلومات أساسية أعدتها شعبة الإحصاءات لتعرَض على اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسين، وهي متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/50th-session/documents/BG-Item3c-Open-Data-guidance-and-mapping-to-FPOS-E.pdf)، التي تحيل إلى تفعيل منظمة رصد البيانات المفتوحة لتعريف البيانات المفتوحة من حيث: (أ) قابلية القراءة الآلية؛ (ب) استخدام الصيغ غير المسجلة الملكية؛ (ج) توافر خيارات تنزيل متعددة؛ (د) توافر بيانات وصفية تقدم ما يكفي من المعلومات السياقية لفهم البيانات؛ (هـ) الترخيص المفتوح. انظر أيضا وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "Guidance on the implementation of open data in national statistical offices"، التي أعدها الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة لتُعرَض على اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين، وهي متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-Item3v-Guidance_OD-E.pdf.

العديد من المستخدمين المختلفين والاستخدامات المختلفة، ولذلك يُتوقع أن تكون متاحة للجمهور (أي تلقائياً)[3].

8 - وعلى الرغم من أن سياسات البيانات المفتوحة تلقائياً غالبا ما تنفَّذ كجزء من سياسة حكومية أوسع نطاقا في مجال حرية المعلومات[4]، فيمكن أن تنفذها أيضاً فرادى الوحدات الحكومية مثل مكاتب الإحصاء الوطنية. وفي حين أن سياسات البيانات المفتوحة تلقائياً تقوم على مفاهيم أساسية مفهومة جيداً، فقد يثير تنفيذها شواغل عملية وسياسية داخل الوكالات الإحصائية أو لدى السلطات الحكومية الأخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وجه الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة استبياناً إلى أكثر من 150 من مكاتب الإحصاء الوطنية لقياس مدى فهمها لسياسات البيانات المفتوحة تلقائياً ولكيفية ارتباط هذه السياسات بنشر الإحصاءات الرسمية. واتفق 90 في المائة من المكاتب المجيبة على أن مكاتب الإحصاء الوطنية ينبغي أن تتبع نموذجاً للبيانات المفتوحة تلقائيا، في حين أعرب 7 في المائة منها عن عدم اليقين بشأن هذه المسألة وعارضها 3 في المائة منها. وأكد الاستقصاء أن معظم المكاتب المجيبة لديها فهْم عام لمبدأ البيانات المفتوحة تلقائياً، لكنها ليست على دراية بكيفية تطبيقه في سياق الإحصاءات الرسمية. وتضمنت جميع تفسيرات المكاتب المجيبة لمبدأ البيانات المفتوحة تلقائياً إشارة إلى جعل البيانات متاحة للجمهور، ولكن لم يشِر إلا 33 في المائة منها إلى إجراءات محددة، مثل تقديم توضيحات تستند إلى القوانين بشأن الكيفية التي يمكن بها للناس أن يستخدموا البيانات من خلال صكوك التخصيص للملك العام أو رخص البيانات المفتوحة. (تُستخدم رخص البيانات المفتوحة لمنح أذونات معينة تتيح للغير إعادة استخدام البيانات، في حين أن صكوك التخصيص للملك العام تسمح لمالكي البيانات بالتنازل عن جميع الحقوق المكفولة لهم بموجب قانون حق التأليف والنشر.)

9 - وتُعتبر رخص البيانات المفتوحة أو صكوك التخصيص للملك العام عناصر مهمة من عناصر نموذج البيانات المفتوحة تلقائياً لأنها توفر الأساس القانوني لاستخدام البيانات عندما تصبح متاحة للجمهور. ولهذا السبب، يركّز هذا الفرع في معظمه على المسائل المتعلقة بحق التأليف والنشر وتلك المتعلقة بالترخيص. ويستكشف الفرع التالي له الإطار الأوسع نطاقاً للبيانات المفتوحة تلقائياً الذي يمتد إلى ما هو أبعد من السياق القانوني.

إطار واسع النطاق للبيانات المفتوحة تلقائياً

10 - يسفر الفتح التلقائي للبيانات عن عدد من الفوائد بالنسبة لمكاتب الإحصاء الوطنية، وللحكومة بوجه أعم. فهو يُسهم في زيادة معرفة المستخدمين بأنشطة مكاتب الإحصاء، ومن شأن ذلك أن يزيد بدوره من مستوى الثقة في هذه المكاتب وفي بياناتها ومن مستوى مصداقيتها. وسيفضي اعتماد هذا المبدأ أيضا إلى تعظيم القيمة المحتملة للبيانات بالنسبة للمجتمع والاقتصاد. وعن طريق تمكين المواطنين من خلال إشراكهم في إجراءات الحكومة، يسهم الفتح التلقائي للبيانات في زيادة شفافية عملية صنع القرار وزيادة كفاءة الخدمات العامة وفعاليتها.

(3) انظر مبادئ الميثاق الدولي للبيانات المفتوحة، المتاح على الرابط التالي: https://opendatacharter.net/principles/.

(4) انظر الأمر التوجيهي (الاتحاد الأوروبي) 1024/2019 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 20 حزيران/يونيه 2019 بشأن البيانات المفتوحة وإعادة استخدام معلومات القطاع العام. وهو متاح على الرابط التالي: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:32019L1024&from=EN.

11 - ولا يوجد سوى القليل من الموارد التي توضح الكيفية التي يمكن بها لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تضع سياسات محددة لتنفيذ مبدأ البيانات المفتوحة تلقائيا في سياق الإحصاءات الرسمية. فميثاق البيانات المفتوحة، على سبيل المثال، يوفر توجيهات عامة تتعلق بإصدار البيانات الحكومية[5]، ولكن ليست جميع التوصيات تنطبق على المؤسسات المشارِكة في عمليات إنتاج الإحصاءات الرسمية. وترد أدناه مباشرةً مناقشة بشأن الإجراءات المحددة التي ينبغي اتخاذها لإتاحة وضع نموذج للبيانات المفتوحة تلقائياً لأغراض نشر البيانات الإحصائية.

1 - كفالة الدعم على مستوى الوكالات الحكومية لسياسات البيانات المفتوحة تلقائيا

12 - من أجل كفالة حصول مكاتب الإحصاء الوطنية على ما يلزم من ولاية ودعم سياسي لاعتماد سياسات البيانات المفتوحة تلقائياً، ينبغي للوكالات الحكومية المعنية أن تجري مناقشات تركّز فيها على تكوين فهم مشترك لمبدأ البيانات المفتوحة تلقائيا وعلى موافقتها على تقديم الدعم لهذه العملية.

2 - اعتماد صكوك التخصيص للملك العام أو رخص البيانات المفتوحة

13 - الشرط الأساسي الذي تقوم عليه البيانات المفتوحة هو إما أن يكون هناك: (أ) التزام بإتاحة الوصول غير المقيّد إلى البيانات العامة المتوافرة في إطار الملك العام، أو (ب) رخصة مفتوحة تمنح لجميع المستخدمين إمكانية الوصول إلى البيانات عندما تكون البيانات مشمولة بحق التأليف والنشر أو ما يشبهه من موجبات حفظ الملكية. وفي العديد من البلدان، لا تكون البيانات الحكومية مشمولة بحق التأليف والنشر، ومن ثم لا يمكن أن تصدر الرخص بشأنها. وفي حالات من هذا القبيل، ينبغي الإشارة إلى صكِ تخصيصٍ للملك العام في أي موقع شبكي أو بوابة إلكترونية تُنشر فيها البيانات. وإذا كانت البيانات مشمولة بحق التأليف والنشر، يجب تأمين رخصة للبيانات المفتوحة. وترد أدناه مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن مسائل الترخيص وحق التأليف والنشر.

3 - التعامل بشفافية بشأن مجموعات البيانات التي لا يمكن نشرها للعموم

14 - في إطار سياسات البيانات المفتوحة تلقائياً، تصدر "قائمة سلبية" تتضمن مجموعات البيانات التي لا يمكن إتاحتها للعموم، بدلاً من وضع قائمة محددة بمجموعات البيانات المفتوحة للعموم. ومن الأسباب المقبولة التي يمكن الاستناد إليها عند استبعاد مجموعة معينة من البيانات من النشر للعموم الحاجةُ إلى حماية الأمن القومي، والحاجة إلى الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة، والحيلولة دون وقوع الضرر الناجم عن نشر معلومات معينة. وإذا كان نشر بيانات معينة أمراً غير ممكن أو تعذر النشر في فترة زمنية معينة، ينبغي أن يُذكَر ذلك بوضوح في سياسة النشر التي ينتهجها مكتب الإحصاء الوطني وأن يعلَن على الإنترنت في الموقع الذي يكون من المنتظر عموماً العثور على تلك البيانات فيه. وبإتاحة قائمة الاستثناءات للعموم يبرهن القائمون على سياسات البيانات المفتوحة تلقائياً على التزام بالشفافية الحكومية وكذلك على استخدام فعال للموارد العامة.

(5) انظر: International Open Data Charter، متاح على الرابط التالي: https://opendatacharter.net/wp-content/uploads/2015/10/opendatacharter-charter_F.pdf.

4 - إرساء عملية شفافة لطلب البيانات

15 - يجوز للمستخدمين طلب الإفراج عن بيانات غير متاحة في قواعد البيانات المتاحة للعموم. ولذلك، ينبغي لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تضع نظاما يرسي تعليمات واضحة وسهلة الفهم لطلب الوصول إلى مجموعات بيانات محددة. ومن المقبول أن تفرض هذه المكاتب رسوماً تتناسب مع التكلفة الحدية لإعداد الطلبات الخاصة للحصول على البيانات. وفي حالة رفض طلب ما، ينبغي أن يكون القرار مصحوبا بتبرير، ومشفوعا أيضاً بالتفاصيل المتعلقة بأي وسيلة طعن ممكنة. وينبغي الرد على الطلبات في غضون مدة زمنية معقولة.

5 - وضع إجراءات واضحة للوصول إلى البيانات الجزئية ونشرها

16 - يتطلب نشر البيانات الجزئية اتخاذ خطوات إضافية لمنع الكشف عن أي معلومات سرية أو أي معلومات يمكن التعرف منها على هوية صاحبها. وقد تكون الأساليب المتبعة في ذلك معقدة وقد تتطلب موارد إضافية. وعلاوة على ذلك، دائما ما تكون هناك مقايضات بين مدى الفائدة المرجوة من نشر البيانات الجزئية ودرجة التحكم التي يمكن ممارستها فيما يتعلق بسرية البيانات. ولأن الكشف عن هوية الأفراد يمكن أن يظل خطراً يُخشى وقوعه، ينبغي لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تضع توجيهات واضحة بشأن كيفية نشر البيانات الجزئية وكيفية وصول المستخدمين إليها واستخدامهم لها. وعند معالجة مخاطر الكشف عن الهوية على نحو واف، ينبغي نشر البيانات الجزئية باعتبارها ملفات متاحة للاستخدام العام تنظمها التراخيص (غالبا ما تكون أكثر تقييداً في هذا السياق) وتخضع لآليات مساءلة تمنع الاستخدام غير السليم للمعلومات السرية والكشف عنها.

6 - إصدار جدول زمني لنشر البيانات

17 - ينبغي إصدار جدول زمني لإصدار مجموعات البيانات حتى يكون المستخدمون على علم بالتوقيت الذي يمكن أن تصبح فيه البيانات متاحة على الإنترنت. وهذا عنصر هام من عناصر الشفافية وشرطٌ لإتاحة مجموعات البيانات المنشورة طبقاً للمعيار الخاص لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي[6].

7 - بناء قدرات الموظفين في مجال إنتاج البيانات المفتوحة

18 - يمكن تحقيق ذلك من خلال إتاحة استفادة الموظفين من برامج التدريب أو حلقات العمل أو الحلقات الدراسية الشبكية التي تركّز على المسائل ذات الصلة بالبيانات المفتوحة. وينبغي لمكاتب الإحصاء الوطنية أيضا أن تنشئ لجانا داخلية تضم ممثلين من جميع الإدارات وتجتمع بانتظام لمناقشة سياسات نشر البيانات.

8 - بناء قدرة المستخدمين الخارجيين على استخدام البيانات المفتوحة وفهمها

19 - ينبغي تخصيص الموارد والعمل بالتعاون مع المنظمات الأخرى لكفالة إلمام المستخدمين بثقافة البيانات وزيادة الوعي العام بسياسات مكاتب الإحصاء الوطنية فيما يتعلق بالبيانات المفتوحة. ويمكن تحقيق

(6) انظر: https://dsbb.imf.org.

ذلك من خلال تنفيذ حملات إعلامية، وتوفير مواد تثقيفية، وتنظيم المناسبات المنفردة أو المنتظمة لفائدة فئات محدَّدة من المستخدمين (مثل المؤتمرات الصحفية، والعروض التي تُقدم في الجامعات)، بهدف شرح المفاهيم والنواتج الإحصائية المعقدة إلى جانب إطلاع المستخدمين على تفاصيل بشأن الموارد المتاحة لهم التي تمكّنهم من الوصول إلى الإحصاءات الرسمية واستخدامها.

البيانات وحق التأليف والنشر والتراخيص

20 - يعد نموذج البيانات المفتوحة تلقائيا دليلاً على حدوث تحول نوعي في طريقة نظر الحكومات إلى البيانات المفتوحة، فقد حوّل محور المناقشة بعيداً عن تحديد أنواع البيانات التي ينبغي أن تكون مفتوحة وانتقل به إلى أنواع البيانات التي ينبغي ألا تكون مفتوحة. ولدعم هذا التحول، يجب أولاً أن تُمنح مكاتب الإحصاء الوطنية الصلاحية القانونية التي تخولها سلطة تحديد البيانات التي لا ينبغي الإفراج عنها (والتي تتكون منها القائمة السلبية) ووضع المعايير ذات الصلة بذلك، ويجب عليها بعد ذلك أن تعتمد صك تخصيصٍ للملك العام أو رخصة للبيانات المفتوحة.

21 - ويكمن في صميم هذا الموضوع سؤالٌ مفاده ما إذا كانت البيانات الحكومية يمكن أن تكون مشمولة بحق التأليف والنشر. ويُعرَّف حق التأليف والنشر بأنه الحق القانوني في إنتاج أعمال أصلية وفي فرض رخصة لإتاحة إعادة استخدامها أو التنازل بشكل آخر عن حقٍ فيها لشخص أو كيان آخر[7]. ولئن كانت البيانات الحكومية، التي تعرّف بأنها مجموعة من الوقائع، لا تُعد عموماً مما يخضع لحق التأليف والنشر، فتجميعها أو عرضها بأسلوب معين قد يكون مشمولاً بحق التأليف والنشر[8] في بعض البلدان. وتحدد قوانين حق التأليف والنشر الوطنية أنواع المنتجات التي يمكن أن تكون مشمولة بهذا الحق. فإذا كان منتج ما (مثل بيانات مكاتب الإحصاء الوطنية) مشمولاً بحق التأليف والنشر، يمكن لمالكه أن يحدّ من مدى استخدام الآخرين له؛ ومن ثم يلزم الحصول على رخصة ترفع القيود عن استخدام هذا المنتج. وإذا كان قانون حق التأليف والنشر في بلد ما ينص على أن البيانات الحكومية[9] غير مشمولة بحق التأليف والنشر، فيجب إصدارها في إطار صك تخصيص للملك العام[10] (وهذا لا يشمل البيانات الشخصية، مثل البيانات الجزئية للدراسات الاستقصائية، التي يقيّد القانون أو اللوائح الوطنية الوصول إليها بشكل عام).

22 - وعلى الرغم من أن قوانين حق التأليف والنشر تختلف من بلد لآخر، فإن هناك نموذجا دوليا لقوانين حق التأليف والنشر وقعته معظم البلدان، وهو اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية[11]. ولئن كانت اتفاقية برن تنص على إخضاع "المصنفات الأصلية" لحق التأليف والنشر، فإنها لا تتناول صراحة مسألة انطباق هذا الحق على البيانات الحكومية أو المعلومات الوقائعية. وتتضمن قوانين حق التأليف

(7) انظر: Shaida Badiee and others , "Open data for official statistics: history, principles, and implementation". *Statistical Journal of the IAOS*, vol. 37, No. 1 (22 March 2021), pp. 139–159.

(8) انظر: Catherine Doldirina and others, *Legal Approaches for Open Access to Research Data*, 1 April 2018, p. 17. متاح على الرابط التالي: osf.io/dv6tc.

(9) تم تعريفها بأنها "مجموعة من الوقائع" لأغراض هذا التقرير.

(10) انظر: https://theodi.org/article/publishers-guide-to-open-data-licensing/.

(11) انظر: www.wipo.int/treaties/en/ip/berne/.

والنشر في العديد من البلدان "عتبة لأصالة" المصنف[12]، وقد فُسِّر هذا المصطلح بأنه يعني أن البيانات الحكومية أو مجموعات الوقائع غير مشمولة بحق التأليف والنشر. وفُسِّرت اتفاقية برن أيضا على أنها تشمل عتبة الأصالة[13] هذه، وإن كانت لا تستخدم هذا المصطلح على وجه التحديد.

23 - ورغم أن المرجح ألا تكون معظم البيانات الحكومية مشمولةً بحق التأليف والنشر وأنه ينبغي إصدارها في إطار صك تخصيصٍ للملك العام، فقد اعتمدت مكاتب الإحصاء الوطنية رخص البيانات المفتوحة من قبيل رخصة المشاع الإبداعي الدولية لنَسْب المصنَّف - الإصدار 4.0 (CC BY 4.0)[14] أو رخصاً استحدثتها هذه المكاتب نفسها. ووفقا لتقرير جرد البيانات المفتوحة[15]، ارتفع عدد مكاتب الإحصاء الوطنية التي اعتمدت رخصاً للبيانات المفتوحة (يشار إليها أيضا بعبارة شروط الاستخدام[16]) من 44 إلى 58 مكتباً بين عامي 2018 و 2020. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد 43 بلدا رخصةً للبيانات تفي ببعض معايير البيانات المفتوحة. وتنشر الولايات المتحدة الأمريكية[17]، وعمان[18]، ولكسمبورغ[19]، والسويد[20] على مواقعها الإلكترونية صكوك تخصيص للملك العام فيما يتعلق ببياناتها الإحصائية. ومكاتب الإحصاء الوطنية المتبقية إما لا تعتمد تراخيص بالمرة أو هي تعتمد تراخيص تقييدية. وتعتبر السويد مثالاً فريداً إذ إنها تُصدر جميع بياناتها بموجب رخصة للمشاع الإبداعي تتنازل بها عن حقوق التأليف والنشر (الرخصة CC0)[21] ولكنها تصدر منشوراتها وغيرها من المواد المعروضة بصرياً بموجب رخصة المشاع الإبداعي الدولية لنَسْب المصنف - الإصدار 4.0 بحيث تحتفظ بحق نسب تلك المنتجات إليها. وهذا المزيج من الرخص يتيح إقامة توازن بين طلب المستخدم على تعزيز الطابع المفتوح للبيانات وحاجة مكاتب الإحصاء الوطنية إلى كفالة نَسْب منتجاتها إليها، وهو ما يساعدها على تتبع إعادة الاستخدام.

24 - وكانت منظمات دولية عديدة عازفةً عن اعتماد رخص البيانات المفتوحة. وقد خلص استعراض أجرته لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية في أيلول/سبتمبر 2019 إلى أن 14 فقط من أعضائها الخمسة والأربعين اعتمدوا رخصاً للبيانات المفتوحة.

(12) انظر: https://repository.uchastings.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1004&context=hastings_business_law_journal.

(13) انظر: Doldirina and others, "Legal approaches", footnote 54.

(14) انظر: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar.

(15) انظر: Open Data Watch, Open Data Inventory annual report 21/2020، متاح على الرابط التالي: https://odin.opendatawatch.com/Report/annualReport2020.

(16) يجب مراعاة فرق هام بين شروط الاستخدام ورخص البيانات. فرخص البيانات (حسبما يوحي اسمها) تغطي البيانات على وجه التحديد، في حين أن شروط الاستخدام تنظم كيفية استخدام محتوى الموقع الشبكي بصورة أعم.

(17) انظر: www.data.gov/privacy-policy#data_policy.

(18) انظر: https://data.gov.om/legal/termsofuse?lang=ar.

(19) انظر: https://statistiques.public.lu/fr/support/notice/index.html#copyright.

(20) انظر: www.scb.se/en/services/open-data-api/.

(21) انظر: https://creativecommons.org/share-your-work/public-domain/cc0/.

التنسيق مع الأطر القانونية الوطنية

25 - على الرغم من أن نشر البيانات بموجب رخصة مفتوحة أو بالتخصيص للملك العام قد اكتسب زخما بين مكاتب الإحصاء الوطنية، فكثيرا ما يتم تجاهل الحاجة إلى ضمان اتساق هذه الممارسة مع القوانين والسياسات الوطنية الأخرى. وإذا لم تتم تلبية هذه الحاجة، فإن القوانين أو السياسات الوطنية الأخرى التي تكون لها أولوية الانطباق يمكن أن تؤدي إلى استمرار تقييد الطابع المفتوح للبيانات الإحصائية أو قد تفضي، على أقل تقدير، إلى إرباك المستخدمين.

26 - وفي الظروف المثلى، تتم تسوية التضارب في النص من خلال تنقيح القانون أو السياسة ذوَي أولوية الانطباق، بهدف المضي قدما بمساعي إقامة نظام بيانات وطني متكامل[22]. وإذا تعذرت تسوية هذا التضارب عن طريق التنقيح، ينبغي عندئذ معالجته في سياق النص الوارد في الرخصة أو صك التخصيص للملك العام. ومن المزايا الرئيسية التي تتيحها رخص البيانات المفتوحة وصكوك التخصيص للملك العام توفيرُ الوضوح القانوني للمستخدمين بشأن الطرق التي يمكنهم بها استخدام البيانات والطرق التي لا يمكنهم استخدامها بها، وقد يفضي ذلك بدوره إلى زيادة وتيرة إعادة استخدام البيانات. ومع ذلك، إذا كانت هناك قوانين أخرى تتعارض مع محتوى تلك الرخص أو الصكوك، فلن تتحقق هذه الميزة وقد يحجم المستخدمون عن إعادة استخدام البيانات.

27 - وفي استبيان ثانٍ عممه الفريق العامل، سئلت مكاتب الإحصاء الوطنية عن الإطار القانوني للبلد ورُخص بياناته أو صكوك تخصيصها للملك العام من أجل تكوين فكرة أوضح عما إذا كانت تلك المكاتب قد استعرضت الإطار القانوني لبلدانها برمته. وفي هذا الصدد، سُئلت مكاتب الإحصاء الوطنية عن القوانين والسياسات الأخرى التي اطلعت عليها قبل اعتماد رخصة للبيانات المفتوحة. وصرحت نسبة 47 في المائة تقريبا من المكاتب المجيبة بأنها اطلعت على قانون الإحصاءات الوطني لبلدانها، في حين أفادت نسبة 13 في المائة منها بأنها اطلعت على رخص البيانات العامة لحكوماتها. وأفاد مكتب إحصاء وطني واحد بأنه اطلع على جميع القوانين الواجبة التطبيق (وهي قوانين الإحصاءات؛ والقوانين المتعلقة برخص البيانات الحكومية، وحق التأليف والنشر، والخصوصية؛ والقوانين المتعلقة بالحق في المعلومات). وقد تكون هذه الردود دليلاً على عدم فهم كيفية تأثر رخص البيانات بالتشريعات الأخرى من جهة، وعلى الحاجة من جهة أخرى إلى استثمار مزيد من الموارد في مساعدة مكاتب الإحصاء الوطنية والجهات الأخرى المنتجة للإحصاءات الوطنية على التعامل مع تحديات المشهد القانوني.

28 - وفي بعض البلدان، قد لا يكون هناك تضارب بين نص القوانين والسياسات ونص الرخص وصكوك التخصيص للملك العام. ومع ذلك، من المهم لكفالة عدم ظهور تضارب من هذا القبيل إجراء مراجعة قانونية لجميع القوانين الواجبة التطبيق منذ المراحل الأولى لعملية اعتماد أو وضع رخص للبيانات المفتوحة أو صكوك تخصيص للملك العام. وترد أدناه أنواع شائعة من التشريعات المعتمدة في العديد من البلدان، التي قد يتبين وجود تضارب بين نصها القانوني والنص الوارد في رخص البيانات:

قوانين حق التأليف والنشر - حسبما جرت مناقشته بإسهاب أعلاه، ينبغي الاطلاع على قوانين حق التأليف والنشر أولاً بهدف تحديد ما إذا كانت البيانات الحكومية مشمولة بحق التأليف والنشر. فإذا

(22) انظر: https://wdr2021.worldbank.org/the-report/.

كانت تلك البيانات غير مشمولة بحق التأليف والنشر، تعيّن اعتماد صك تخصيص للملك العام بدلاً من اعتماد رخصة؛

رخص البيانات الحكومية – في بعض البلدان مثل المملكة المتحدة[23] وألمانيا[24] وكندا[25] وعمان[26]، اعتمدت الحكومة الوطنية رخصة للاستخدام في جميع الوكالات الحكومية. وفي بعض الحالات، تُلزَم الوكالات الحكومية باستخدام هذه الرخصة فيما يتعلق ببياناتها، في حين أنه في حالات أخرى يوصى فقط باستخدام الرخصة أو يمكن أن تشكّل هذه الرخصة مجموعةً من المبادئ التوجيهية التي يجب على الوكالات الحكومية اتباعها عند اعتماد رخصة خاصة بها وأن يكون ذلك هو الغرض منها. وتوفر نيوزيلندا[27]، على سبيل المثال، مجموعة من الرخص والمبادئ التوجيهية المعتمدة لتستخدمها الكيانات الحكومية. وفي الولايات المتحدة[28]، ثمة قائمة بصكوك التخصيص للملك العام المفتوحة، وكذلك رخص مفتوحة للبيانات المستمدة من بائعين خارجيين (ليست البيانات الحكومية مشمولة بحق التأليف والنشر في الولايات المتحدة). وعند وجود رخصة حكومية أو مجموعة من المبادئ التوجيهية للترخيص أو التخصيص للملك العام، ينبغي على مكاتب الإحصاء الوطنية مراجعة هذه الرخصة أو المبادئ التوجيهية لكي تتأكد من أن لديها الصلاحية القانونية التي تخولها إنشاء أو اعتماد الرخص أو صكوك التخصيص للملك العام الخاصة بها؛

قوانين الإحصاءات الوطنية – ينبغي أن يحدد قانون الإحصاءات نطاق النظام الإحصائي الوطني وتنظيمه، وأن ينص على ولاية لجمع البيانات، ويفرض سرية الإحصاءات، ويضع معايير لجودة الإحصاءات الرسمية، ويأذن بنشر الإحصاءات. وقد تتضمن المعلومات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى البيانات أو السياسات المتعلقة بالنشر قيوداً على الكيفية التي يمكن بها استخدام البيانات أو استرجاعها، وكذلك توجيهات بشأن الحصول على الأذونات المطلوبة. وقد يتسق النص المستخدم في قانون الإحصاءات مع النص المستخدم في رخصة البيانات المفتوحة أو صك التخصيص للملك العام أو يتعارض معه. وعندما ينص قانون الإحصاءات على قيود تحول دون أن تكون البيانات مفتوحة، يجب أن تعالِج رخصة البيانات أو صك التخصيص للملك العام هذا التضارب. وإذا كان النص المستخدم في قانون الإحصاءات يتسق مع نص الرخصة أو صك التخصيص للملك العام، فلا حاجة إلى اتخاذ أي إجراء[29]؛

قوانين الحق في المعلومات – يحدّد قانون الحق في المعلومات، الذي يشار إليه أيضا بقانون حرية المعلومات، الإجراءات التي تتيح للجمهور التماس المعلومات التي بحوزة القطاع العام، ويمكن أن ينشئ افتراضا مفاده أن الأصل في الوصول إلى المعلومات هو أن يكون تلقائياً. وفي معظم الحالات، ينبغي

(23) انظر: www.nationalarchives.gov.uk/doc/open-government-licence/version/3/.

(24) انظر: www.govdata.de/dl-de/by-2-0.

(25) انظر: https://open.canada.ca/en/open-government-licence-canada.

(26) انظر: www.moheri.gov.om/userupload/Policy/Government%20Open%20Data%20Policy_Ar.pdf.

(27) انظر: www.data.govt.nz/toolkit/policies/nzgoal/.

(28) انظر: https://resources.data.gov/open-licenses/.

(29) انظر، على سبيل المثال: Economic Commission for Europe, *Guidance on Modernizing Statistical Legislation* (Geneva, 2018), chap. 8, sect. A. متاح على الرابط التالي: https://unece.org/fileadmin/DAM/stats/publications/2018/ECECESSTAT20183.pdf.

لقوانين الحق في المعلومات أن تؤيد رخص البيانات المفتوحة وصكوك التخصيص للملك العام، بدلاً من أن تحد منها. ومع ذلك، يمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تحيل إلى تلك القوانين في رخص بياناتها أو في أي مكان آخر، لتوضيح امتثالها للممارسات الشفافة والتأكيد على التزامها بها؛

قوانين حماية البيانات وحماية الخصوصية – تنظم هذه القوانين اضطلاع الوكالات العامة بجمع المعلومات عن الأفراد وتعهُدها واستخدامها ونشرها. ويمكن أن تنطبق هذه القوانين أيضا على البيانات التي يجمعها القطاع الخاص. وينبغي لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تمتنع عن إصدار أي معلومات يُحتمل أن تكون حساسة تحت أي رخصة مفتوحة أو أن تنقلها إلى الملك العام. وحتى البيانات الجزئية المحجوبة المصدر والمستمدة من الدراسات الاستقصائية يمكن إصدارها تحت شروط أكثر تقييداً من الشروط المنصوص عليها في رخص البيانات المفتوحة أو صكوك التخصيص للملك العام، وذلك لحماية المعلومات الحساسة.

معالجة شواغل الجهات المنتجة للإحصاءات

29 – هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تردد الجهات المنتجة للإحصاءات في نشر البيانات تحت صك تخصيص للملك العام أو رخصة للبيانات المفتوحة كجزء من نموذج للبيانات المفتوحة تلقائيا. ويُعزى هذا التردد إلى العديد من التحديات التي تواجهها عموماً مكاتب الإحصاء الوطنية عندما تعمد إلى فتح البيانات، وهي تحديات ناقشها آخرون بشكل مستفيض[30]. وفيما يلي مناقشة لبعض الشواغل في هذا الصدد، إلى جانب الحلول الممكنة التي لا تستتبع الانتقاص من الطابع المفتوح للبيانات.

30 – وفيما يتعلق بالمكاتب المجيبة التي لم توافق على اعتماد سياسة للبيانات المفتوحة تلقائياً لنشر الإحصاءات الرسمية والبالغة نسبتها 10 في المائة، كانت الشواغل الرئيسية هي حماية سرية البيانات ومنع استخدامها غير السليم، من بين شواغل أخرى.

منع الاستخدام غير السليم للبيانات أو إساءة تفسيرها

31 – تُعرب العديد من مكاتب الإحصاء الوطنية عن القلق من أن تفسَّر بياناتها تفسيراً غير دقيق أو أن تُستخدم في ادعاء حقائق غير موثوقة في مجال الإعلان أو الدفع بمعلومات كاذبة في سياق المناقشات السياسية. وقد حاول بعض هذه المكاتب منع الاستخدام غير السليم لبياناته من خلال رخص تنظم استخدام هذه البيانات. وفي عام 2020، خلصت منظمة رصد البيانات المفتوحة في تقريرها عن جرد البيانات المفتوحة إلى أن 21 بلداً اعتمد رخص بيانات أو شروط استخدام تحظر الاستخدام غير السليم. وثمة إشكالية تنبع من أنه، في جميع الحالات، لم يوضع تعريف للاستخدام غير السليم وبذلك ظل قابلا للتأويل، حيث إن اتخاذ قرار من هذا القبيل يمكن أن يُعتبر مما يدعو إلى الرقابة على الآراء.

(30) انظر: World Bank, “Open data challenges and opportunities for national statistical offices” (Washington, DC, 1 July 2014). متاح على الرابط التالي: http://documents.worldbank.org/curated/en/740381468128389452/Open-data-challenges-and-opportunities-for-national-statistical-offices.

32 - وينص المبدأ 4 من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية على أنه للوكالات الإحصائية الوطنية "أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات"[31]. ومع ذلك، لا يُقترح في المبادئ التوجيهية لتنفيذ المبادئ الأساسية[32] أنه ينبغي التعامل مع هذه المسألة في رخص البيانات أو من خلال وسائل أخرى لفرض القيود على استخدام البيانات. بل إن المبادئ التوجيهية تشدّد على وضع سياسة بشأن كيفية التصدي لحالات الاستخدام غير السليم وعلى العمل مع المستخدمين لبناء قدرتهم على فهم البيانات واستخدامها، ويمكن أن يشمل ذلك عقد مؤتمرات صحفية لغرض تزويد الصحفيين بشرح للنتائج الرئيسية الواردة في التقارير الجديدة ونشر مواد غير تقنية تُشرح فيها النتائج الإحصائية للمستخدمين الأقل دراية. وإذا كان الاستخدام غير السليم للبيانات يؤدي إلى ضرر، فينبغي للقوانين الوطنية أن تكفل جبر الضرر اللاحق من خلال آليات المساءلة المناسِبة، وليس من خلال الاستخدام العرضي للإحصاءات.

33 - ويجوز أن تحدد قوانين الإحصاءات الوطنية أشكالا أخرى من الاستخدام غير السليم، مثل الكشف عن هوية الأفراد أو الكيانات الأخرى. وقد تحظر القوانين المنطبقة على الوكالات الإحصائية أيضاً الإصدار المبكر لمعلومات السوق الحساسة أو "تسريبها". وهذه القوانين وغيرها مما سُنّ لحماية الجهات المقدمة للبيانات أو ضمان الوصول العادل إلى المعلومات الإحصائية لا تتعارض مع سياسات البيانات المفتوحة.

حماية سمعة أو نزاهة مكتب الإحصاء الوطني (الحقوق المعنوية)

34 - تقترن بشواغل مكاتب الإحصاء الوطنية بشأن منع الاستخدام غير السليم، في الغالب، مخاوفها من أن يُنسب المصنف بشكل غير سليم أو أن يتم ربط المنظمة ببيان يُستشهد فيه ببياناتها ويكون بياناً مثيراً للجدل أو حتى مضللاً عمدا، فيضر بمصداقية المنظمة أو يؤثر سلباً على ثقة الجمهور في إحصاءاتها. وتستخدم بعض مكاتب الإحصاء الوطنية رخص البيانات أو أدوات سياساتية أخرى لمنع هذا النوع من الاستخدام كتعبير عن حقوقها المعنوية. وثمة تشابه بين المشاكل المرتبطة بهذا النهج والمشاكل المرتبطة بمحاولات منع الاستخدام غير السليم، إذ يمكن استخدام هذا النهج لمعاقبة أصحاب الآراء التي لا تحظى بشعبية أو لحمل مستخدمي البيانات على ممارسة الرقابة الذاتية. وإذا كانت البيانات الحكومية غير مشمولة بحق التأليف والنشر بموجب القانون الوطني، يمكن التنازل عن الحقوق المعنوية باستخدام صكوك التخصيص للملك العام مثل رخصة المشاع الإبداعي CC0، وصك ورخصة التخصيص للملك العام لمؤسسة Open Data Commons (PDDL)[33]. وإذا اعتُمدت رخصة بيانات مفتوحة بدلا من ذلك، يمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تدرج بنوداً بإبراء الذمة لمعالجة هذه الشواغل دون التضحية بالطابع المفتوح للبيانات.

حماية خصوصية الأفراد

35 - تساور مكاتب الإحصاء الوطنية عن حق شواغل بشأن خصوصية مواطني بلدانها فيما يتعلق بالبيانات التي تقدمها. وعلى الرغم من أن انتهاك الخصوصية ليس مشكلة مطروحة بالنسبة لمعظم البيانات المجمعة التي تقدمها مكاتب الإحصاء الوطنية، فهو يمثل مشكلة عندما يتعلق الأمر بمنتجات إحصائية

(31) انظر: https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/FP-New-A.pdf.

(32) انظر: https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/Implementation_Guidelines_FINAL_without_edit.pdf.

(33) انظر: https://opendatacommons.org/licenses/pddl/.

أخرى مثل البيانات الجزئية. وفي إطار نموذج البيانات المفتوحة تلقائيا لنشر الإحصاءات، تحظى سرية المعلومات الشخصية بالاعتراف والدعم. وكل سياسة لنشر البيانات يجب أن تمتثل للمبدأ 6 من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وينبغي عدم نشر البيانات الجزئية الخام تحت نفس رخصة البيانات المفتوحة أو صك التخصيص للملك العام اللذين تصدر بموجبهما المنتجات الإحصائية التي ينطوي نشرها على مخاطر محدودة تتعلق بكشف الهوية. ويجب على مكاتب الإحصاء الوطنية، في إطار سياسة البيانات المفتوحة تلقائياً التي تنتهجها، أن توضح أنواع البيانات (أو منتجات مكاتب الإحصاء الوطنية) المتاحة في إطار رخص البيانات المفتوحة. وتنشر معظم مكاتب الإحصاء الوطنية البياناتِ الجزئية من خلال فهرس منفصل متوافر على موقع شبكي مختلف عن موقع مكتب الإحصاء الوطني، ترد فيه بوضوح الشروط والرخصة المرتبطة بنشر تلك البيانات. ومن الممارسات المعتادة فيما يتعلق بالبيانات الجزئية أن تورَد شروط للاستخدام تحظر محاولة الكشف عن هوية الأفراد.

الخوف من فقدان الإيرادات

36 - بالنظر إلى أن البيانات المفتوحة ينبغي أن تكون مجانية، فإن العديد من مكاتب الإحصاء الوطنية تشعر بالقلق من أن يؤدي فتح بياناتها إلى تقليص إيراداتها من المنشورات الإحصائية أو غيرها من مبيعات البيانات. غير أن زيادة الاستخدام والابتكار التي ييسرها فتح البيانات يمكن أن تعوّض وتزيد عن أي انخفاض مبدئي في الإيرادات، لا سيما عند احتساب تكاليف المعاملات التي ترتبط بالترخيص التقييدي[34] . وما دامت البيانات المستمدة من المنشورات متاحة مجانا على الإنترنت، يمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تواصل فرض رسوم متواضعة لتغطية تكاليف طباعة المنشورات الورقية. ويمكنها أيضاً أن تفرض من الرسوم ما يغطي التكلفة الحدية لتوفير خدمات خاصة خارج النطاق المعتاد لتوفير البيانات.

37 - وأكثر الرخص وصكوكِ التخصيص للملك العام فائدةً هي تلك التي تتسم بالإيجاز والوضوح وتعتمدها جميع الوكالات المنتِجة لبيانات القطاع العام ويعززها إطارٌ قانوني.

باء - قابلية التشغيل البيني: المفتاح لإطلاق إمكانات الإحصاءات المفتوحة

معلومات أساسية

38 - دُعيت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخمسين المعقودة في آذار/مارس 2019، إلى إبداء رأيها بشأن الوثيقة المعنونة *قابلية التشغيل البيني للبيانات: دليل الممارسين إلى توليف البيانات في قطاع التنمية*[35]. وقدمَ دليلَ الممارسين فريقُ أصدقاء الرئيس المعني بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وبالبيانات المفتوحة كجزء من وثيقة المعلومات الأساسية التي قدمها والمعنونة "استعراض الممارسات المتصلة بالبيانات المفتوحة في مجال الإحصاءات الرسمية وتوافقها مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" [36].

(34) انظر: https://theodi.org/wp-content/uploads/2016/04/The-economic-value-of-data-assets-under-alternative-policy-regimes.pdf.

(35) انظر: www.data4sdgs.org/sites/default/files/services_files/Interoperability%20-%20A%20practitioner's%20guide%20to%20joining-up%20data%20in%20the%20development%20sector.pdf.

(36) متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/50th-session/documents/BG-Item3c-Open-Data-guidance-and-mapping-to-FPOS-E.pdf.

39 - ورحبت اللجنة في مقررها 105/50 بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بقابلية التشغيل البيني للبيانات وطلبت إلى الفريق مواصلة عمله والمضي قدماً بوضع المبادئ التوجيهية، معترفةً بأهمية أن تكون البلدان قادرة على الوصول إلى أدوات التشغيل البيني.

40 - وعملا بهذه الولاية، أعدت الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، بالتعاون مع الأمانة العامة، الوثيقة المعنونة "الربط بين الأوساط المعنية بالبيانات: تقديم التقييم المتعلق بنضج البيانات التوليفية" [37] (نموذج النضج) بدعم من مبادرة التعاون بشأن قابلية التشغيل البيني لبيانات أهداف التنمية المستدامة[38]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تم حل مبادرة التعاون بعد أن حققت أهدافها الأساسية؛ ومع ذلك، يظل عدد من أعضائها المؤسسين نشطين في سياق مسار العمل المتعلق بقابلية التشغيل البيني الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة، وقد عملوا على تعميم الوثيقة التي تتضمن نموذج النضج داخل مؤسساتهم لاستقاء التعليقات.

41 - وكانت معظم التعليقات الواردة من مكاتب الإحصاء الوطنية إيجابيةً، حيث أكدت على مزايا توافر أداة استراتيجية تحت تصرف مكاتب الإحصاء الوطنية تهدف إلى المساعدة في تحفيز مزيد من قابلية التشغيل البيني للبيانات وتيسير نشر البيانات الإحصائية المفتوحة.

قيمة قابلية التشغيل البيني بالنسبة للإحصاءات المفتوحة

42 - على نحو ما أوضحه دليل الممارسين، تشمل قابلية التشغيل البيني إمكانية التوليف بين مجموعات بيانات منفصلة دون أن تفقد معناها وإمكانية إدماجها في منصات ونُظم وأدوات مختلفة. وقابلية التشغيل البيني عنصر رئيسي في تيسير زيادة مستوى نشر البيانات الإحصائية المفتوحة، وكذلك ضمان قدرة مكاتب الإحصاء الوطنية على تجميع ودمج البيانات اللازمة لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياسه وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

43 - والقدرة على دمج البيانات الإحصائية مع مجموعات أخرى من البيانات الجغرافية المكانية، وعلى استخدام بيانات المواقع المحجوبة المصدر لتتبع تحركات السكان خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وعلى دمج مجموعات البيانات الإدارية المتنوعة في العمليات الإحصائية بشكل أفضل ترتهن كلها بقابلية التشغيل البيني. وهي أيضا عامل تمكين رئيسي بالنسبة لسياسات وممارسات البيانات المفتوحة فيما يتصل بنشر البيانات الإحصائية. ولكفالة أن تكون مجموعات البيانات مصممة في بنيات قابلة للتشغيل البيني وأن تستخدم فيها تصنيفات موحدة وأن تكون حقول البيانات الوصفية متسقة وموحدة وأن يتم، حيثما أمكن، ربطها دلاليا، يقتضي الأمر مراعاة قابلية التشغيل البيني في كل مرحلة من مراحل دورة الإنتاج الإحصائي.

44 - واستنادا إلى الإطار المفاهيمي الذي وضعته مبادرة التعاون بشأن قابلية التشغيل البيني لبيانات أهداف التنمية المستدامة والمحدد في دليل الممارسين، يمثل نموذج النضج تتويجاً لست سنوات من الجهود الرامية إلى التأليف بين أشكال فهم معنى قابلية التشغيل البيني في الممارسة العملية بالنسبة للجهات صاحبة

(37) متاح على الرابط التالي: www.data4sdgs.org/sites/default/files/file_uploads/Joined_Up_Data_Maturity_Assessment_draft5.pdf.

(38) www.data4sdgs.org/initiatives/data-interoperability-collaborative.

المصلحة التي تعمل على تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يوفر نموذج النضج[39] أداة عملية جداً يمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية استخدامها في سياقات عدة منها ما يلي:

(أ) عند وضع إطار جديد أو استراتيجية جديدة لإدارة البيانات؛

(ب) في سياق إجراء استعراض استراتيجي أو تحديث لإطار قائم لإدارة البيانات أو أسلوب تشغيلي قائم لأداء العمل، بدءا من وضع استراتيجية وطنية للتنمية الإحصائية وحتى اعتماد النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية[40]؛

(ج) كجزء من تقييم أوسع نطاقا لنضج حوكمة البيانات؛

(د) كأداة استراتيجية تُستخدم في العمل على توسيع نطاق النظم الإحصائية الوطنية، سواء من حيث الجهات صاحبة المصلحة فيها أو مدى تبادل البيانات.

45 - وتجدر الإشارة إلى أن نموذج النضج يركز على المستوى الاستراتيجي للإدارة التنظيمية ولا يقصد به أن يكون مصدراً للتوجيهات بشأن مهام إحصائية محددة.

قياس التقدّم المحرز نحو تحقيق قابلية التشغيل البيني للبيانات الإحصائية

46 - يشتمل نموذج النضج على ثلاثة مكونات، هي: طبقات القابلية للتشغيل البيني، والأبعاد، ومستويات النضج. وهو يبدأ بطبقات القابلية للتشغيل البيني الأربع التي يرد وصفها في الموجز والدليل، على نحو ما تصورها الباحثان بالفري وغاسر لأول مرة (2012)[41]. وتشمل هذه الطبقات: (أ) قابلية التشغيل البيني على مستوى المنظمات، (ب) قابلية التشغيل البيني على مستوى الأفراد، (ج) قابلية التشغيل البيني للبيانات، (د) قابلية التشغيل البيني على مستوى التكنولوجيا.

47 - وتحتوي هذه الطبقات الأربع في المجموع على 19 بُعداً، أو وظيفة لإدارة البيانات، تتناسب مع كل طبقة. ويحدد نموذج النضج الخصائصَ الموجودة في كل بُعد والتي تبيّن مستوى نضج كل منظمة، بدءا من المستوى المصنف "غير محدّد" ثم يتدرج مستوى النضج إلى "ناشئ" أو "في طور التعلم" أو "في طور التكوين" "قيد الترسيخ". ومستويات النضج المذكورة لا يقصي أحدها الآخر، فمن المعقول تماما أن يكون مستخدم ما عاكفاً على *ترسيخ* التقدم في أحد الأبعاد لكنه لا يزال في مستوى "ناشئ" في أبعاد أخرى.

(39) يمكن الاطلاع على نموذج تقييم نضج البيانات التوليفية على الرابط التالي: https://www.data4sdgs.org/sites/default/files/file_uploads/Interoperability_Maturity_Model_Module.pdf.

(40) انظر: https://statswiki.unece.org/display/GSBPM/.

(41) John Palfrey and Urs Gasser, *Interop: The Promise and Perils of Highly Interconnected Systems* (New York, Basic Books, 2012).

مخطط لأبعاد نموذج نضج قابلية التشغيل البيني

طبقات قابلية التشغيل البيني	*الأبعاد*
1 – قابلية التشغيل البيني على مستوى المنظمات	الأهداف الاستراتيجية
	القيادة والإدارة
	الرقابة والمساءلة
	الامتثال القانوني
	آداب التعامل مع البيانات
	الشراء
	الروابط مع منظومات البيانات الأوسع نطاقا
2 – قابلية التشغيل البيني على مستوى الأفراد	الإشراف على البيانات
	حماية الخصوصية والسرية
	معارف الموظفين ومهاراتهم
	الاتصالات الداخلية والخارجية
	قابلية التكيف
3 – قابلية التشغيل البيني للبيانات	القدرة على نمذجة البيانات والبيانات الوصفية
	القدرة على تنظيم البيانات وتصنيفها
	إمكانية الوصول إلى البيانات، وفتح البيانات، وتبادل البيانات
	تحليل البيانات وتشغيلها الآلي
	حماية البيانات
4 – قابلية التشغيل البيني على مستوى التكنولوجيا	البنى التحتية الرقمية
	أمن الفضاء الإلكتروني والتصدي للتهديدات

48 – ويصاحب نموذجَ النضج توجيهاتٌ توضح قيمة كل بُعد. ويمكن أن تستخدم مكاتب الإحصاء الوطنية هذه التوجيهات كليا أو جزئيا، استنادا إلى صلتها بسياق كل مكتب. ولم تقدَّم حتى الآن أي توجيهات محددة لمساعدة مكاتب الإحصاء الوطنية على تقييم "مرتبتها" في الأبعاد الـ 19. وقد كان هذا القرار مقصودا، لأن نموذج النضج مصمم ليكون أداة تيسّر قياس التقدم المحرز ودعم صنع القرار على أساس سياق محدد، وليس مصمماً لتصنيف المنظمات التي وصلت إلى مرحلة أكثر تقدما في تنفيذ قابلية التشغيل البيني مقارنة بمنظمات أخرى لم تحقق التقدم نفسه بعد.

49 – ومنذ الدورة الخمسين للجنة الإحصائية، أبدى عددٌ من أعضاء الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة تعليقات على عناصر مختلفة من نموذج النضج وقدموا اقتراحات بشأن تحسينه في المستقبل. وشملت التعليقات ما يلي:

- الاعتراف بأن نموذج النضج والتوجيهات يمكن أن يكون كلاهما مفيدا جداً في دعم التخطيط الاستراتيجي الذي تضطلع به مكاتب الإحصاء الوطنية وبأن إدماج أبعاد قابلية التشغيل البيني المتصلة بـ "المنظمات" و "الأفراد" يمكن أن يساعد على تمييز هذا النموذج عن غيره من النماذج

التي تركز في المقام الأول على قابلية التشغيل البيني على مستوى التكنولوجيا وقابلية التشغيل البيني للبيانات

- اقتراح بتعزيز نموذج النضج من خلال إدراج توجيهات/أسئلة إرشادية لا يكتفى فيها بزيادة إيضاح أن الأداة يمكن أن تستخدمها مختلف مكاتب الإحصاء الوطنية بطرق مختلفة، بل تركّز أيضا على الكيفية التي يمكن بها لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تحدد درجة لمستوى تقدمها/نضجها إذا أرادت ذلك

- اقتراح بأن تتضمن المذكرة الإرشادية إطاراً يوضح التفاعل والارتباط بين مختلف أبعاد قابلية التشغيل البيني ومختلف عناصر عملية النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية

- اقتراح بإضافة "الحلقات الارتجاعية لتعليقات العملاء/المستخدمين" باعتبارها بعداً متصلاً بالمنظمات، في ضوء الحاجة إلى ضمان التواصل مع المستخدمين والاستجابة لاحتياجاتهم

- اقتراح بإضافة "الخدمات الشبكية" إلى طبقة التكنولوجيا كبُعد قائم بذاته، بالنظر إلى الاعتماد المتزايد على خدمات التخزين السحابي وخدمات تجهيز البيانات وتصفيتها، وبضرورة الاضطلاع بعملية استقراء لتقدير كيفية تأثر قابلية التشغيل البيني بتفويض هذه المهام لجهات أخرى

50 - وفي هذا الصدد، تشجَّع المنظمات الإحصائية على تكييف نموذج النضج وصقله واعتماده لتستخدمه حسب سياقها، وعلى تبادل الرؤى المستمدة من تنفيذه مع الأقران والجهات الشريكة والجمهور عموماً كجزء من عمليات التحسين المستمرة التي تضطلع بها.

جيم - إحصاءات المستوى المحلي بوصفها بيانات مفتوحة: نهج محوره المستخدِم

51 - قدم الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة وثيقة معلومات أساسية عن إحصاءات المستوى المحلي بوصفها بيانات مفتوحة[42] في الدورة الحادية والخمسين للجنة الإحصائية المعقودة في آذار/مارس 2020. وتضمنت الوثيقة وصفاً لمزايا إصدار المزيد من إحصاءات المستوى المحلي بوصفها بيانات مفتوحة، وبيّنت المتطلبات الأساسية فيما يتعلق بالعوامل الجغرافية والمحتوى والسرية والعرض البصري. وتم تسليط الضوء على إمكانية اضطلاع مكاتب الإحصاء الوطنية بدور هام بوصفها جهات موثوقة في تقديم إحصاءات المستوى المحلي عن طريق جعلها جزءا من أصول البيانات المفتوحة لبلد ما. غير أن وثيقة المعلومات الأساسية لم تقدم أمثلة عملية على كيفية استخدام إحصاءات المستوى المحلي ودمجها مع أنواع أخرى من البيانات المفتوحة.

52 - وتقدَّم وثيقة معلومات أساسية ثانية بعنوان "إحصاءات المستوى المحلي بوصفها بيانات مفتوحة: نهج محوره المستخدِم" إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية. وقد أعد الفريقُ العامل هذه الوثيقة مضمنا إياها أمثلة عملية جُمعت من أعضاء الفريق العامل ومن خلال جهود التواصل في أعقاب مناسبة

(42) متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-Item3v-Local-level_OD-E.pdf.

جانبية عُقدت في 26 شـــباط/فبراير 2021 خلال الدورة الثانية والخمســـين للجنة بعنوان "ثورة البيانات المفتوحة: إمكانات البيانات المفتوحة لتوجيه اهتمام الجمهور إلى الإحصاءات التي تهمه"[43].

53 - وتصنَّف الأمثلة القطرية في خمس فئات من حالات الاستخدام وترد تفاصيلها في وثيقة المعلومات الأساسية. وترد فيما يلي قائمة بتلك الفئات، مشفوعة بوصف موجز للأمثلة المقدمة:

(أ) بوابات البيانات الوطنية التي تتضـــمن قصـــص المســـتخدمين. أمثلة مقدمة من ماليزيا ونيوزيلندا وهولندا تُبين الإمكانات الواسـعة النطاق فيما يتعلق بالسـكن الميسـور التكلفة، وأسـواق العقارات، والقطاع الزراعي، والشواغل الصحية والبيئية لمجموعة متنوعة من المستويات المحلية بما في ذلك الضواحي والبلديات والمقاطعات والولايات؛

(ب) إعادة الاســـتخدام الذكي من خلال لوحات المعلومات والتطبيقات. أمثلة مقدمة من أستراليا وسيراليون وماليزيا وهولندا عن بوابات البيانات المفتوحة وخرائط القصص وتطبيقات الهواتف الذكية، بما في ذلك فيما يتعلق بالأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والشعوب الأصلية؛

(ج) تطوير الخدمات من خلال التعاون مع المستخدمين النهائيين. أمثلة مقدمة من سيراليون ونيوزيلندا على أشكال التصدي لجائحة كوفيد-19 وعن تنظيم إحدى المسابقات الابتكارية لاستخدام البيانات المفتوحة في البرامجيات (GovHack)؛

(د) ملتقيات ابتكار البرامجيات ومجتمعات مطوري البرامجيات. أمثلة مقدمة من ماليزيا ونيوزيلندا وهولندا على العمل التعاوني مع مطوري البرامجيات، بما يشـــمل الصـــحفيين ومؤســـســـات التعليم العالي؛

(هـ) العمل مع وسائل الإعلام: مثال مقدم من السويد على صحافة البيانات.

54 - ويمكن لمكاتب الإحصـاء الوطنية أن تزيد من اسـتخدام البيانات المفتوحة وإعادة اسـتخدامها وتزيد من القيمة المســـتمدة منها من خلال تعزيز حوكمة البيانات والإشـــراف عليها ومن خلال التعاون مع المسـتخدِمين. وتبين الأمثلة المقدمة من بلدان مختلفة الكيفية التي يسـاعد بها نهجٌ محوره المسـتخدم مكاتبَ الإحصـــاء الوطنية على النشـــر الهادف وعلى جعل إحصـــاءات المســـتوى المحلي جزءا قيّما من منظومة البيانات المفتوحة في بلد من البلدان، بما يتماشـى مع نهج ما أسـماه مختبرُ سـياسـات البيانات المفتوحة[44] الموجةَ الثالثة من البيانات المفتوحة[45].

55 - وحدّد الفريق العامل تحديات متعددة ترتبط بالعمل المضـطلع به باسـتخدام إحصـاءات المسـتوى المحلي بوصفها بيانات مفتوحة. وقد تم تناول هذه التحديات في المناسبة الجانبية المذكورة أعلاه التي نظمت خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة الإحصائية. وترتبط التحديات ببيئات التشغيل، وكيفية قياس أثر بيانات

(43) انـــظـــر: www.unescap.org/events/2021/open-data-revolution-power-open-data-engaging-public-statistics-matter-them.

(44) مختبر ســياســات البيانات المفتوحة هو مبادرة من مختبر الحوكمة (GovLab)، ومقره في كلية تاندون للهندســة بجامعة نيويورك (مدينة نيويورك)، وهو يســعى إلى تحســين حياة الناس من خلال تغيير الطريقة المتبعة في الحوكمة. ولمزيد من المعلومات، انظر: https://opendatapolicylab.org/team/.

(45) https://opendatapolicylab.org/third-wave-of-open-data/.

المستوى المحلي المفتوحة، والتعامل مع جماهير متعددة، واعتبارات الخصوصية والسرية، والتكنولوجيا، والمعايير، والبيانات الوصفية الجيدة.

56 - وتكمن الفائدة من زيادة عدد مجموعات البيانات التي تُنشر مع بيانات المستوى المحلي المفتوحة في مساعدة مكاتب الإحصاء الوطنية على أن تحافظ على أهميتها، لأن هذه الإحصاءات كثيرا ما يمكن استخدامها وإعادة استخدامها إلى جانب أنواع أخرى من البيانات المفتوحة مثل البيانات الجغرافية المكانية. ويمثل إصدار مزيد من إحصاءات المستوى المحلي بوصفها بيانات مفتوحة أحدَ المسارات المتاحة لمكاتب الإحصاء الوطنية التي تسعى إلى تعزيز دورها في منظومة البيانات الوطنية التي يمكن فيها لجهات فاعلة مختلفة أن تتبادل البيانات وتنتجها وتستخدمها[46]. وعندما تُستخدم بيانات المستوى المحلي بشكل آمن - وهو ما ينطوي على حماية الخصوصية وكفالة الأمان والسرية - يمكن لهذه البيانات أن تكون مصدرا ثريا للرؤى التي تتيح التعرف على أحوال الناس ومجتمعاتهم ويمكن أن تساعد على تيسير الاستجابة للتحديات ذات الأولوية الوطنية مثل الكوارث، وتغير المناخ، والحد من الفقر.

57 - والمسار الذي يمكن أن يختاره مكتب الإحصاء الوطني من بين المسارات المتعددة المتاحة يختلف تبعاً للسياق الوطني. لكن مكاتب الإحصاء الوطنية تواجه في واقع الأمر التحدي نفسه، وهو كيفية تسخير إمكانات جميع أنواع البيانات المتولدة في المجتمع وكيفية حماية هذه الإمكانات وتنميتها بحيث يتسنى لها أن تَرُدَ للمجتمع ثمار هذه التنمية، أي أن توفر له إحصاءات رسمية وخدمات إحصائية وخدمات بيانات ذات جودة عالية. ويمثل التعاون مع المستخدمين والعمل من خلال الوسطاء مثل مطوري البرامجيات ووسائل الإعلام أحد المسارات التي تفضي إلى تكوين فهم لكيفية توليد المعرفة لفائدة الحكومات والمجتمع. وليس دور الإحصائيين والإحصاءات إلا جانباً واحداً من جوانب منظومة البيانات: فبإمكانهما معاً المساعدة على تحفيز التحول المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[47]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[48]، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[49].

رابعا - المضي قدما بالعمل في مجال البيانات المفتوحة

58 - أفاد الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة بأن مكاتب الإحصاء الوطنية في وضع جيد يمكّنها من المساعدة على خلق وتشجيع ثقافة للبيانات المفتوحة، من خلال الاستفادة من مهمتها الرئيسية المتمثلة في توفير الإحصاءات الرسمية، وعن طريق اضطلاعها في بعض الحالات بدورها كجهات مشرفة على البيانات.

59 - وثمة حاجة دائمة إلى إقامة توازن بين ضمان الاستخدام الآمن للبيانات من ناحية وإتاحة حرية الاستكشاف والتجريب بطريقة مبتكرة من ناحية أخرى من أجل استخلاص قيمة جديدة من البيانات. واستناداً

(46) انظر: "Approaches to data stewardship"، ورقة معلومات أساسية مقدمة للجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين (2021).

(47) قرار الجمعية العامة 1/70.

(48) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(49) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

إلى ركيزتي الثقة والشفافية، يمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تسرّع نشر البيانات المفتوحة بالاعتماد على سهولة الوصول إليها وإعادة استخدامها وتكاملها.

60 - واتفق الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة على أن الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات، الذي أنشأته اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والخمسين، يمكن أن يواصل جهودَه المبذولة للنهوض بثقافة البيانات المفتوحة وعملَه مع أوساط المعنيين بالبيانات المفتوحة، وخاصة فيما يتعلق ببيانات المستوى المحلي المفتوحة. وأوصى الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة أيضا بأن يكون العمل على وضع توجيهات بشأن بيانات المستوى المحلي المفتوحة وخلق ثقافة للبيانات المفتوحة من بين مهام الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات.

61 - وكلفت اللجنة الإحصائية الفريقَ العامل المعني بالبيانات المفتوحة، في مقررها 124/51، بتقديم مزيد من التوجيهات المتعلقة بالبيانات المفتوحة بشأن ثلاثة مجالات من بين أخرى، وهي مبدأ البيانات المفتوحة تلقائيا، وقابلية التشغيل البيني، وبيانات المستوى المحلي المفتوحة. ويقدم هذا التقرير ووثيقة المعلومات الأساسية المرافقة له، إلى جانب التقارير ووثائق المعلومات الأساسية المقدمة منذ عام 2019، مجموعةً كاملة من التوجيهات المتاحة كمورد لمكاتب الإحصاء الوطنية لمساعدتها على خلق ثقافة للبيانات المفتوحة وتطوير عملياتها. ووضعُ تلك المبادئ التوجيهية - التي يمكن أن تكون بمثابة نموذج لأفرقة عاملة أخرى، بما فيها الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات - يفي بالولاية التي أوكلتها اللجنة إلى الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة. ولذلك يوصى، بعد استكمال هذه الموارد وإقرارها، بأن تُختتم أعمال الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة وبأن تستخدم سائرُ الأفرقة الموارِدَ التي قدمها الفريق وأن تدمجها في أعمالها.

خامسا - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

62 - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى ما يلي:**

(أ) **الإحاطة علما بهذا التقرير؛**

(ب) **استعراض وإقرار التوجيهات المقترحة بشأن كيفية تنفيذ نموذج للبيانات المفتوحة تلقائياً في سياق نشر الإحصاءات؛**

(ج) **الإحاطة علماً باستعراض أفضل الممارسات المتعلقة بترخيص البيانات ومواءمتها مع القوانين الوطنية؛**

(د) **الإعراب عن رأيها بشأن نموذج نضج البيانات التوليفية والتوجيهات المصاحبة له؛**

(هـ) **الإحاطة علماً باستعراض حالات استخدام إحصاءات المستوى المحلي المفتوحة؛**

(و) **الإعراب عن رأيها بشأن مقترح تناول مسائل البيانات المفتوحة في مناقشات الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات؛**

(ز) **استعراض وإقرار مقترح الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة بأن تُختتَم أعماله.**